



١٦ يوليو ٢٠١٤

سعادة السيد فيليب هاموند

وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمونولث، وعضو مجلس العموم

وزارة الخارجية والكمونولث

شارع الملك تشارلز

لندن

السيد هاموند العزيز،

من منصبكم الجديد كوزير الدولة للشؤون الخارجية والكمونولث، نأمل منكم تسليط الضوء على مخاوفنا العميقة إزاء حالة حقوق الإنسان في البحرين، متفائلين بمنعطف جديد لوزارة الخارجية على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.

في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣، أوصت لجنة الشؤون الخارجية بأنه إذا لم يكن هناك "تقدما كبيرا بحلول بداية عام ٢٠١٤"، يجب على وزارة الخارجية أن "تسمي البحرين (البلد المثير للقلق)" وذلك في تقريرها القادم الخاص بحقوق الإنسان. على الرغم من هذه التوصية، إلا أن وزارة الخارجية لم تسمي البحرين بعد بلدا مثيرا للقلق في تقرير حقوق الإنسان والديمقراطية لعام ٢٠١٣، ولكنها اكتفت بتصنيفها "كدراسة حالة" وجيزة. كما ذكر تقرير حقوق الإنسان أيضا بأن:

"تواصل حكومة البحرين تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) الوارد في عام ٢٠١١، وأيضا تلك التي وردت في المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة".¹

في تناقض صارخ مع هذه الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة الخارجية، علقت لجنة الشؤون الخارجية على تنفيذ لجنة تقصي الحقائق بأنه "بطئ على نحو مخيب للأمل"، مشيرة الى ذلك كدليل على "السمعة الدولية الثالثة" للبحرين. إضافة إلى ذلك، صدر مؤخرا تصريح من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب خوان منديز يؤكد بأنه وخلافا لتقرير وزارة الخارجية فإن حالة حقوق الإنسان في البحرين هي "حالة تستدعي القلق الشديد". ويرى السيد منديز أن "التوصيات الهامة التي قدمتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

¹ Foreign and Commonwealth Office, "Country case study: Bahrain - progress on reform implementation" in Human Rights and Democracy Report 2013, April 2014.

² Foreign Affairs Committee, House of Commons, The UK's relations with Saudi Arabia and Bahrain, Fifth Report of Session 2013 - 2014, November 2013, p.19.

برئاسة البروفيسور شريف بسيوني كلها في حالة عدم تنفيذ". وعلاوةً على ذلك، أعرب عن قلقه بأن "جميع التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان أثناء المراجعة الدورية الشاملة في البحرين هي -وبما يمكننا قوله- لا تنفذها البحرين في هذه المرحلة".³

بعض بواعث القلق هي: استخدام التعذيب؛ إصدار أحكام الإعدام على المعارضين السياسيين في البحرين؛ التراجع في المبادئ الأساسية لسيادة القانون كالحرمات من الوصول إلى محام أو قضاء مستقل؛ وفرض القيود على حرية الناس في التعبير - وهذه كلها أولويات رئيسية للسياسة الخارجية لحكومة المملكة المتحدة.

في حين أننا نشيد بمشاركة المملكة المتحدة في رعاية البيان المشترك الأخير حول البحرين والذي وقعته سبغ وأربعون دولة عضو خلال الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، إننا أيضا نحث حكومة المملكة المتحدة بتسمية البحرين "البلد المثير للقلق" على النحو الذي أوصت به لجنة الشؤون الخارجية عام ٢٠١٣.⁴ إننا نلاحظ أن المملكة المتحدة التي شاركت في رعاية البيان المشترك في مجلس حقوق الإنسان التزمت موقفا متعدد الأطراف بشأن البحرين يدعو إلى إعلان "القلق الشديد" على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وهو موقف يجب أن تعرب عنه وزارة الخارجية على المستوى الثنائي أيضا. إننا نطلب الثبات في سياسة وزارة الخارجية تجاه البحرين، ونحث المملكة المتحدة على المطالبة بمساءلة حكومة البحرين لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والتي تحصل منذ عام ٢٠١١.

نرحب برأيكم حول مناشدتنا هذه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الموقعون:

١. شبكة أمان
٢. أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)
٣. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI)
٤. المادة ١٩ (البحرين)
٥. شبكة محامون بلا حدود (ASF)
٦. مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)
٧. مرصد البحرين لحقوق الإنسان (BHRO)
٨. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)
٩. حركة البحرين للعدالة والتنمية (BJDM)
١٠. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان (BYSHR)

³ Mendez, Juan. American University, Washington College of Law:

<https://media.wcl.american.edu/Mediasite/Play/e97125dd13674476a51b155e83d4551a1d>

⁴ UN Human Rights Council 26th Session, Joint Statement read out by Switzerland:

<http://birdbh.org/2014/06/un-human-rights-council-issue-joint-statement-on-bahrain-at-26th-session>

١١. معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)
١٢. صحفيون كنديون من أجل حرية التعبير (CJFE)
١٣. سيفيكوس (CIVICUS)
١٤. سي. إم. سولوشن
١٥. الجمعية العالمية للكُتَّاب "بِن" – فرع بريطانيا
١٦. المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان (EBOHR)
١٧. مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)
١٨. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)
١٩. مركز خيام للإصلاح (KRC)
٢٠. مرصد كندا لحقوق المحامين
٢١. محامون بلا حدود – السويد
٢٢. مؤسسة مهارات
٢٣. الجمعية العالمية للكُتَّاب "بِن"
٢٤. الخصوصية الدولية
٢٥. إصلاح Redress
٢٦. مراسلون بلا حدود (RSF)
٢٧. مهلة Reprieve
٢٨. المبادرة التونسية لحرية التعبير
٢٩. فيفارتا Vivarta